

Distr.: General
11 May 2020

Original: Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 34 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالتان متطابقتان مؤرختان 7 أيار/مايو 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أحيطكم علما بالتالي:

في رسالة موجهة من الممثل الدائم لإسرائيل إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/318)، زعمت إسرائيل أن الجيش الإسرائيلي اكتشف بتاريخ 17 نيسان/أبريل 2020، خرقا للسياسات التقني في ثلاثة مواقع، من قبل حزب الله، على طول الخط الأزرق.

وعليه، نفيد أنه بتاريخ 17 نيسان/أبريل 2020، أقدم الجيش الإسرائيلي على إطلاق 21 قنبلة مضيئة مقابل بلدات الوزاني وحولا وكفركلا وسرده اللبنانية، حيث خرقت سبع منها الخط الأزرق وسقطت داخل الأراضي اللبنانية. كما قام الجيش الإسرائيلي بتوجيه أسلحة باتجاه عناصر الجيش اللبناني ومدفع دبابة ميركافا باتجاه الأراضي اللبنانية وأطلق طائرة مسيرة عن بعد باتجاه الأجواء اللبنانية وأطلق 15 طلقة نارية خرقت عدد منها الخط الأزرق إلى داخل الأراضي اللبنانية.

وبتاريخ 19 نيسان/أبريل 2020، قام فريق تحقيق من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ترافقه دورية من الجيش اللبناني بتفقد الأماكن حيث ادعت إسرائيل وجود ثغرات في السياج التقني، وقد تبين عدم وجود أي دليل على أن الثغرات في السياج التقني جرى تقبها من الجهة اللبنانية، فالتحقيق الذي أجرته اليونيفيل لم يتوصل إلى معطيات تؤكد ادعاءات إسرائيل. وتبين حدوث طمس للمعالم، إذ أقدم الجانب الإسرائيلي على إغلاق الثغرات، مما أعاق عمل فريق التحقيق. كما أن وجود حقول ألغام زرعتها إسرائيل على مقربة من أماكن الثغرات جنوب بلدة يارون وشرق المظلة، خلال فترة احتلالها لها، تعيق الوصول إليها من الجهة اللبنانية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



هذا ونشير إلى أن الجيش الإسرائيلي قد عمد في كثير من الأحيان إلى خرق السياج التقني موضوع الشكوى الإسرائيلية، ومنها الخرق الذي حدث بتاريخ 7 شباط/فبراير 2020. ففي هذا التاريخ، وفي تمام الساعة 17:00، رُصدت دورية تابعة للجيش الإسرائيلي قوامها 14 عنصراً داخل الأراضي اللبنانية المحتلة مقابل رأس الناقورة، حيث قامت عناصرها بعملية تفتيش في محيط السياج التقني. كما أقدم أحد العناصر الإسرائيليين على تسلق السياج التقني وبوابة مركز الكتبية الإيطالية (A32-1) وتنفذ باحة المركز ومحيط السياج الحديدي من دون رصد أو تدخل من عناصر الكتبية الإيطالية لإبعاد عناصر الدورية الإسرائيلية عن المكان الواقع داخل الأراضي اللبنانية. وقد غادرت الدورية الإسرائيلية إلى خلف السياج التقني الساعة 19:20. وفي حادثة أخرى، قامت دورية إسرائيلية بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2020، باستحداث فتحة في السياج التقني مقابل بلدة عيترون، واجتيازه وخرق الخط الأزرق وزرع أوتدة معدنية.

إن هذه الوقائع التي تشير إلى عبث إسرائيل المستمر بالسياج التقني ومن ثم طمس معالم هذه الخروقات واتهام الجانب اللبناني بها، مع تأكيد الجانب الإسرائيلي على الاحتفاظ بحق الرد، هي ممارسات معهودة وليست جديدة لتبرير انتهاكاتها المتكررة بحق السيادة اللبنانية. وتهدف إلى تضليل أعضاء مجلس الأمن عن انتهاكات إسرائيل اليومية لسيادة لبنان ووحدته أراضيه أو للتمهيد لانتهاكات جديدة.

وإذا كانت إسرائيل جديّة في طلبها بتركيز الجهود الدولية على مكافحة جائحة كوفيد-19، كما جاء في رسالة ممثلها الدائم المذكورة أعلاه، فالأجدى بها التوقف عن خرقها المستمر لسيادة لبنان، الذي تزايدت وتيرته، وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار 1701 (2006) وعدم تهديد استقرار لبنان والمنطقة بأسرها.

أما فيما يتعلق بضمان حرية حركة اليونيفيل، فإن لبنان ملتزم بتأمينها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وهذا ما تظهره تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ القرار 1701 (2006). علماً أنه يقتضي زيادة التنسيق بين الجيش اللبناني واليونيفيل لمنع تكرار الحوادث على غرار تلك التي حدثت في مجدل زون وبرعشيت في المستقبل، وهي حوادث مؤسفة وتعمل السلطات اللبنانية على احتوائها بأسرع وقت وعدم تكرارها.

وإذا أكرر احترام حكومة بلادي لالتزاماتها بموجب القرارات الدولية، فإنني أطالب باسمها مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للصلاحيات المنوطة بمجلس الأمن لإلزام إسرائيل بتطبيق القرار 1701 (2006) والكفّ عن العبث بالسياج التقني وردعها عن أي عدوان آخر على لبنان وإلزامها بوقف انتهاكاتها البرية والبحرية والجوية اليومية لسيادته، التي تصاعدت لتشمل إطلاق صواريخ من الأجواء اللبنانية باتجاه دولة ثالثة بما يهدد الاستقرار في المنطقة.

وأرجو ممتنة إصدار هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 34 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمال مدلي

السفيرة

المندوبة الدائمة